UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS OF FINLAND

THE NETHERLANDS

cyprusaid

نحو تخطيط إستراتيجي

التحديات والمقومات والتوجهات المستقبلية
لتجمع ٧ بلدات في قضاء بنت جبيل

قضاء
بنت جبيل

إتحاد بلديات بنت جبيل ٢٠١٠

شكر

يتوجه برنامج UN-HABITAT بالشكر من جميع الأشخاص الذين ساهموا وشاركوا في إعطاء المعلومات وإبداء الآراء التي ساعدت على إعداد وإنجاز هذا التقرير. ونخص بالذكر رئيس إتحاد بلديات بنت جبيل وجهاز موظفيه، إضافةً إلى رؤساء بلديات عيناتا، عيترون، برعشيت، كونين، مارون الراس، رشاف والطيري.

كما نتوجه بالشكر من مخاتير هذه البلدات والمتطوعين المحليين وموظفي البلديات المذكورة، المتعاقدين منهم أو ضمن الملاك، وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية والذين كانت لمساهمتهم دوراً فاعلاً في إنجاز هذا التقرير.

نود أيضاً أن ننوه بالجهود الكبيرة والمتابعة الحثيثة التي قام بهم الدكتور ناصر ياسين، المُكلَف من قبل برنامج UN-HABITAT من أجل إعداد وإنجاز هذا التقرير.

تمهيد

تندرج هذه الدراسة في سياق مشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) الرامي الى تطوير قدرات البلديات في الجنوب اللبناني من أجل تمكينها من إجراء تخطيط تنموي استراتيجي. باشر برنامج UN-HABITAT نشاطه في جنوب لبنان عام ٢٠٠٧ نتيجة حرب تموز ٢٠٠٦ وذلك من خلال مشروع تفعيل اعادة الاعمار والذي يركز على بناء قدرات البلديات واتحادات البلديات.

لقد صمّم المشروع من أجل الاستجابة إلى احتياجات إعادة الاعمار الملحّة والتي تطال السلطات المحلية كما العائلات المتضررة. تتلخّص هذه الاحتياجات فيما يلي:

- غياب الأطر المنظمة لإعادة الإعمار؛
- غياب القوانين التي تنظم تخطيط المدن؛
- التوثيق غير الدقيق للمباني والوحدات السكنية؛
- الافتقار الى الوعي المجتمعي الكامل فيما يتعلّق بكيفية إدارة عملية إعادة الاعمار.

نُفذ المشروع، والذي هدف إلى الاستجابة السريعة لإعادة الاعمار في جنوب لبنان على أسس التنمية المستدامة، في كل من أقضية صور، بنت جبيل ومرجعيون من خلال ثلاث اتحادات للبلديات، حيث إستهدف ٢١ بلدة متضررة من العدوان وكما هدف الى «تعزيز قدرات السلطات المحلية واتحادات البلديات من أجل القيام بالتخطيط، ومتابعة ومراقبة تصميم وأعمال بناء المنازل المدّمرة كلياً في تلك البلدات». «إضافة إلى تعزيز دور البلديات كي تقوم بتنسيق عملية التخطيط العمراني في البلدات المستهدفة».

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الاهداف التنموية الاستراتيجية واتجاهاتها لعدد من البلدات في قضاء بنت جبيل وقد تمّ هذا عن طريق إجراء تحليلات للواقع المحلي، اضافةً إلى استشارات مع أصحاب القرار ذوي العلاقة في تلك البلدات. وتقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً لأخذ خطوات مستقبلية في هذا الاتجاه من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في هذه البلدات. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني بالإضافة إلى هيئات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد البرامج والسياسات الوطنية والمحلية.

محتويات التقرير

ملخص تنفيذي

١. الخلفية، الأهداف والمنهجية ٠٥
٢. تحليل الواقع ٠٧
٣. تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر ١٤
٤. تحليل مصادر القوة ١٦
٥. الخطوات المستقبلية: نحو خطة تنموية استراتيجية لمنطقة بنت جبيل ١٩

الجداول

جدول ١: البلدات المشمولة في الدراسة ٠٧
جدول ٢: عناصر المقومات المحلية ١٧
جدول ٣: تحليل المقومات المحلية ١٨
جدول ٤: الآفاق المستقبلية ٢٠

الرسومات

رسم بياني ١: كيفية تحقيق استراتيجية تنموية ٠٥
رسم بياني ٢: إطار عمل الدراسة ٠٦
رسم بياني ٣: مقارنة اجمالي السكان المسجلين مع المقيمن بشكل دائم في بلدات بنت جبيل ٠٨
رسم بياني ٤: نسبة السكان المقيمين على المسجلين ٠٨
رسم بياني ٥: نمط البناء: مقارنة الابنية السكنية وغير السكنية ٠٩
رسم بياني ٦: نسبة رخص التبغ بين عوائل البلدة ١٠
رسم بياني ٧: استخدام الاراضي ١١
رسم بياني ٨: نفقات البلديات ١٤
رسم بياني ٩: تحليل المقومات المحلية ١٩

ملخص عن المشروع ٢٢

الخرائط ٢٥

ملخص تنفيذي

تهدف الدراسة الى تحديد الاهداف التنموية الاستراتيجية واتجاهاتها لسبع بلدات في قضاء بنت جبيل. وقد تمّ هذا عن طريق إجراء تحليلات للواقع المحلي ودراسة للعناصر التي تشكل المقومات المتوفرة في المجتمع المحلي. وتقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً لأخذ خطوات مستقبلية في اتجاه تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في هذه البلدات. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني بالإضافة إلى هيئات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد البرامج والسياسات الوطنية والمحلية. يظهر التقرير ضعفاً في نوعين من مقومات المجتمع المحلي بالرغم من كونها أساسية وضرورية في عملية تنمية المجتمع وهي: الكفاءات البشرية والحيز المؤسساتي. إن الكفاءات البشرية المتعلمة والمقيمة بشكل دائم شبه معدومة في المنطقة خصوصاً في البلدات التي كانت محتلة سابقاً. ويعود هذا بالأساس إلى الهجرة والتهجير بحيث تنتقل الكفاءات الشبابية إلى المدن الرئيسية في لبنان أو تهاجر إلى الخارج. إن غياب الفرص الإقتصادية تدفع الشباب إلى الهجرة خارج بلادهم. بالإضافة إلى ذلك، يشكل غياب الأطر المؤسساتية الحكومية وغير الحكومية التي تشجّع على الاستثمار وعلى تحفيز الاقتصاد المحلي احدى نقاط الضعف الاساسية في البلدات السبع. فقلّما نرى تعاونيات فعّالة، غرف تجارية، مؤسسات تجارية أوهيئات تنموية محلية ناشطة. تقدم الدراسة عدداً من الاقتراحات وتركز على تحسين مستوى ونوعية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية في المنطقة التي من شأنها أن تساهم بتزويد البلدات بشكل خاص والمنطقة بشكل عام بالكفاءات البشرية المطلوبة للتنمية بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة في البلدات مما يساهم في اجتذاب وابقاء الموارد البشرية وخاصة الشابة منها. كما تقترح الدراسة مقاربة ضعف الحيّز المؤسساتي عبر العمل على إنشاء التعاونيات والجمعيات المحلية وغرف التجارة حيث ممكن ان تسهل عملية تسويق الانتاج المحلي وفي الوقت نفسه تقوم بتشجيع الراغبين في إنشاء أعمال تجارية جديدة خاصة لدى فئة الشباب. في هذا السياق، من الضروري تنمية وتطوير قدرات السلطات البلدية وتعزيز مواردها المالية والبشرية لزيادة فعاليتها في مجال التنمية في البلدات. على السلطات البلدية أن تكون مهيّئة من أجل لعب دور فاعل في اجتذاب الاستثمارات في البلدات المعنية.

١. الخلفية، الأهداف والمنهجية

لقد أصبح التخطيط الاستراتيجي محورياً لتحقيق نجاح عمل الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ومن الضروري أن تتمتع الخطط الاستراتيجية بأهداف واضحة قابلة للقياس والتقييم مع تحديد الميزانية الضرورية لتحقيق هذه الخطط. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الخطط الاستراتيجية على تقييم نقاط الضعف ونقاط القوة بشكل شامل، وذلك بهدف البناء على المقومات المتوفرة لتحديد توجّهات واضحة للمستقبل.

يمثّل هذا التقرير حجر الأساس لاستراتيجية تنموية متكاملة للبلدات في قضاء بنت جبيل، فيدرس التحدّيات التي تواجه التنمية المستدامة ويحلّل نقاط القوة ونقاط الضعف على مستوى سبع بلدات ضمن اتحاد بلديات بنت جبيل.

تهدف الدراسة الى تحديد الاهداف التنموية لاستراتيجية واتجاهاتها لعدد من البلدات في قضاء بنت جبيل (راجع الرسم البياني رقم ١). وقد تمّ هذا عن طريق إجراء تحليلات للواقع المحلي، اضافةً إلى استشارات مع أصحاب القرار ذوي العلاقة في تلك البلدات. وتقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً لأخذ خطوات مستقبلية في هذا الاتجاه من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة في هذه البلدات. وبالتالي فهي تشكّل أداة لأصحاب القرار على المستويين المحلي والوطني بالإضافة إلى هيئات التنمية من أجل البناء عليها في مرحلة إعداد البرامج والسياسات الوطنية والمحلية. واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المشاركة بشكل كامل منذ بدايتها وحتى نهايتها، فتمّ استشارة رؤساء البلديات وممثلين عن اتحاد بلديات بنت جبيل إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المحلي.

الرسم البياني رقم (١)

كيفية تحقيق استراتيجية التنمية

وقد استخدمت الدراسة أساليب متعددة في سعيها لتحقيق أهدافها، واعتمدت بشكلٍ أساسي على المعلومات النوعية والكمية التي تمّ جمعها خلال فترة ١٢ شهرا من البلدات المستهدفة. كما أعدّت استمارة تمّ تعبئتها من قبل رؤساء البلديات في كل بلدة من قضاء

بنت جبيل، وقد احتوت على معلومات تتعلق بالموقع الجغرافي، تطور السكان (الحجم والهجرة)، عدد السكان، النشاط الإقتصادي والخدمات الصحية، الإجتماعية والتعليمية بالإضافة إلى البنية التحتية، الارتباط المكاني مع البلدات والبلدات الأخرى، استخدام الراضي والعمل البلدي. وقد استخدمت الدراسة أيضاً بيانات ثانوية من مصادر أخرى متنوعة، معظمها من مديرية الشؤون الجغرافية التابعة لمؤسسة الجيش اللبناني وإدارة الإحصاء المركزي. كما استندت الدراسة إلى المقابلات شبه المختصة مع القادة المحليين وتمّ التشاور مع أصحاب القرار من خلال ورشة عمل أجريت على مدار يومين اضافة الى الزيارات والمشاهدات الميدانية.

يبدأ التقرير بتحليل واقع البلدات، ثم ينتقل إلى إجراء تحليل لنقاط القوة ونقاط الضعف، الفرص والمخاطر مع التركيز على محاور عديدة وأبرزها: الاقتصاد المحلي، الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية والتعليمية، العمل البلدي، البنية التحتية والخدمات الأساسية بالإضافة إلى نشاط المجتمع المحلي. ويستمر التقرير بتحليل مقوّمات هذه البلدات ويخلص إلى وضع الاتجاهات الاستراتيجية المقترح اتباعها لتحقيق استراتيجية تنموية في المنطقة. لا يهدف التقرير إلى اقتراح خطة استراتيجية متكاملة للتنمية ولكنه يضع العناصر الضرورية للشروع في هذه الاستراتيجية.

الرسم البياني رقم (٢)

إطار عمل الدراسة

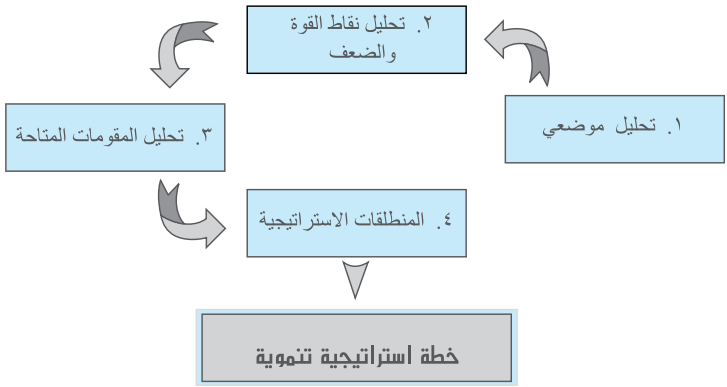

٢. تحليل الواقع

يغطي التقرير سبع بلدات في قضاء بنت جبيل كانت قد تضررت جميعها بشكل كبير خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦. ستة من هذه البلدات السبع ماعدا (برعشيت) كانت محتلة من قبل الجيش الاسرائيلي حتى العام ٢٠٠٠. وتمثّل هذه البلدات نسبة صغيرة من مجموع ال٤٢ بلدة التي تشكّل قضاء بنت جبيل، ويقدر مجموع عدد السكان المسجلين في هذه البلدات بـ ٥٣,٢٥١ ، فيما مجموع عدد سكانها القاطنين يقدّر بحوالى ٩,٣٠٩ وقد تم اختيار هذه البلدات من قبل مشروع برنامج UN-HABITAT بناءً على المعايير التالية:

- إنها دمّرت بشكل كبير في حرب تموز ٢٠٠٦.
- لم تتلقى تمويلا لإعادة الاعمار من قبل الدول المانحة.

جدول رقم (١): البلدات المشمولة في الدراسة

– عيناتا	– كونين	– الطيري
– عيترون	– مارون الراس	
– برعشيت	– رشاف	

الوضع السكاني

يتباين عدد السكان في كل من البلدات السبع. أول تجمّع من البلدات والذي يتكوّن من كونين، مارون الراس، رشاف، والطيري يتمتّع بعدد قليل من السكان ومستوىً عالٍ من الهجرة (أنظر الرسم البياني رقم ٣ و٤) حيث يقدّر عدد سكان البلدات الأربعة مجتمعة بـ ١,٦٦٤، ويقدّر بمعدل ٤١٦ مقيم لكل بلدة، (راجع الرسم البياني رقم ٣)، وإذا تمّ مقارنة نسبة السكان المقيمين بالسكان المسجلين نجد أنها تتراوح ما بين ٤٪ في مارون الراس و١٢٪ في كونين. وفي هذه البلدات نشاط اقتصادي محدود جداً وهو يعتمد الى حد كبير على الزراعة البعلية التى تعتمد بدورها على مياه الأمطار بشكلٍ أساسي، كما تفتقر هذه البلدات إلى مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الاهلية.

أما التجمّع الثاني من البلدات والذي يشمل عيناتا، عيترون، وبرعشيت فهو يتمتّع بعدد اكبر من السكان المقيمين فيما يعادل ٢,٥٥٠ مقيم و ٢٤٪ من السكان المسجلين في البلدات الثلاث (راجع الرسم البياني رقم ٣ و٤) تعد عيترون نسبياً أكثر البلدات ارتفاعاً من حيث عدد السكان المقيمين حيث يقدر عدد السكان المقيمين بشكل دائم بـ ٣,٦٩٥ مقيماً وهي من اكبر البلدات من ناحية عدد السكان المسجلين (راجع الرسم رقم ٣ و٤).

الرسم البياني رقم (٣)

مقارنة اجمالي السكان المسجلين مع المقيمين بشكل دائم في بلدات بنت جبيل

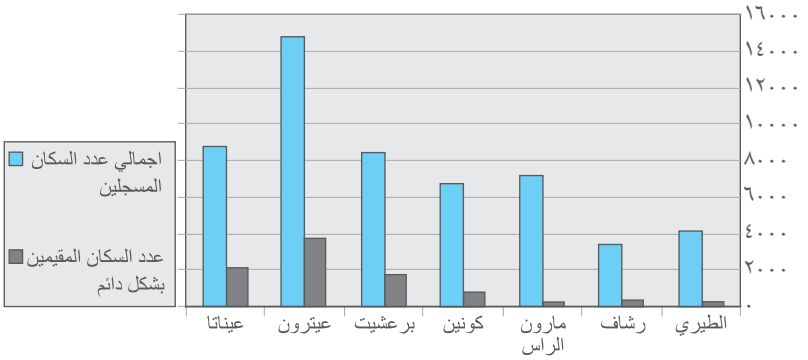

الرسم البياني رقم (٤)

نسبة السكان المقيمين بشكل دائم على عدد المسجلين

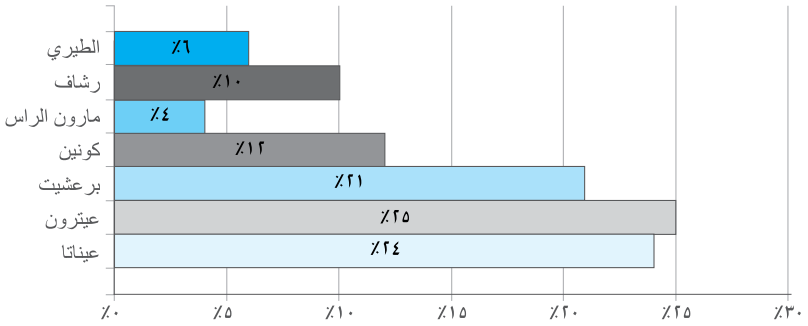

نمط البناء

تتميّز أغلبية البلدات السبع (وإلى حد ما البلدات المجاورة لها) بطبيعتها السكنية. فإن ٩٨,٢٪ (كمعدّل عام) من الأبنية هي سكنية مع فارق بسيط جداً فيما بين البلدات، بحيث يتراوح ما بين ٩٥,٦٪ في رشاف و ٩٨,٨٪ في عيترون (راجع الرسم البياني رقم ٥). إنّ نمط البناء السائد في البلدات السبع هو على شكل طابق واحد أو طابقين (نسبة. ٩٠–٩٥٪)، مع وجود عدد قليل من المنازل ذات الثلاثة طوابق.

الرسم البياني رقم (٥)

نمط البناء: مقارنة الأبنية السكنية و غير السكنية

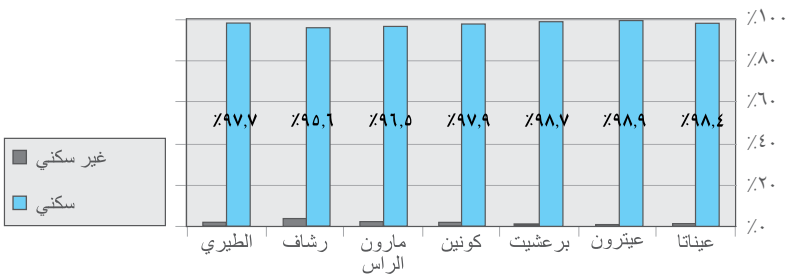

الإقتصاد المحلي:

يرتكز الإقتصاد المحلي في البلدات السبع (والبلدات المحيطة بها)على الزراعة بشكل أساسي بالإضافة إلى عدد محدود من الصناعات والتجارة الصغيرة التي تلبّي حاجات المجتمع المحلي. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة قليلة من القوى العاملة تعمل في القطاع الحكومي والقطاع التعليمي، فيما يعتمد عدد من السكان على التحويلات المالية الواردة من أحد أفراد العائلة الذين يعملون إما في مناطق لبنانية أخرى أو في الخارج.

أما بخصوص القطاع الزراعي فإن المحاصيل المزروعة تتباين قليلاً ما بين البلدات ولكن يغلب عليها الطابع التقليدي. بحيث تشكل زراعة التبغ في عيترون وإلى حد ما في عيناتا محصولاً هاماً (راجع الرسم البياني رقم ٦) بالرغم من أن المدخول الآتي من زراعة التبغ ليس مرتفعاً بحيث يشكّل (١٠٠٠ – ١٢٠٠) دولاراً أميركياً لكل رخصة، يقضي المزارعون وقتاً وجهداً طويلين في سبيل جني المحاصيل. فقط برعشيت لديها تنوع في زراعة المحاصيل مثل البطيخ والحبوب... الخ. اما مارون الراس فلديها أقل عدد من رخص زراعة التبغ مقارنة بالبلدات السبع. إنه لمن الواضح أن غياب انظمة الري في معظم البلدات قد ساهم في تقيّد المزارعين واعتمادهم الزراعة البعلية فقط.

الرسم البياني رقم (٦)

نسبة البلدات الحائزة على رخصة زراعة التبغ

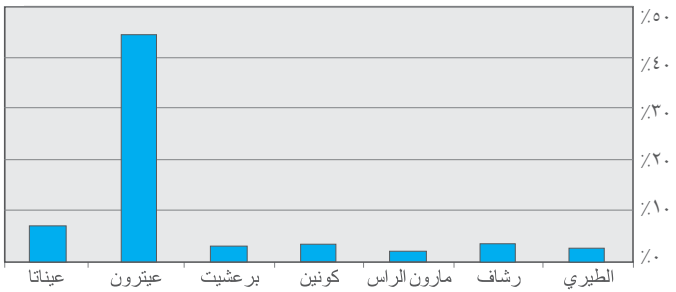

الخدمات الصحية والتعليمية

تعد الخدمات التعليمية والصحية الموجودة في البلدات السبع مقبولة. فلدى السكان قدرة الحصول على الخدمات التعليمية للمستويات كافة وللمستوى الابتدائي بشكل خاص. في بعض البلدات، أدى العدد المتدني للطلاب إلى إغلاق المدارس ونقل بعض الطلاب إلى المدارس المجاورة .أما الخدمات الصحية الأولية فهي تقدم إمّا من خلال المراكز الصحية أو من خلال المستوصفات البلدية أو غير الحكومية كما من خلال العيادات النقّالة. وفي الحالات التي تستدعي علاجاً طبياً متقدّماً، يلجأ السكان الى المستشفيات والعيادات الخاصة التي تقع في مدينة بنت جبيل ويعتمد المواطنين ايضا على الخدمات الصحية الحكومية والخاصة في مدينة النبطية (أنظر الخارطة ١، صفحة ٢٥).

استخدام الأرضي والتوسع العمراني

تتمتّع البلدات السبع بغطاء أخضر شاسع، فنسبة الارا ضي التي تم البناء عليها لا تزال منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بالمساحة الاجمالية للبلدات بحيث تقدر ب ٤,١٧٪ من المساحة الاجمالية (أنظر إلى الرسم البياني رقم ٧). ويشكل الغطاء الأخضر أبرز مقومات البلدات مما يستوجب حمايته (سيناقش هذا الموضوع في مرحلة أخرى من التقرير). من الجدير بالذكر أن تلك المناطق قد شهدت مؤخراً (في عام ٢٠٠٠ ما بعد التحرير وخصوصاً بعد حرب تموز ٢٠٠٦) زيادة في عملية البناء والتي أتت في بعض الأحيان على حساب الأراضي الحرجية والزراعية.

تشهد جميع البلدات توسّعاً عمرانياً يركّز على جانب الطرقات الرئيسية التي تصل البلدات ببعضها البعض (أنظر الخارطة ٢ و ٣، صفحة ٢٦-٢٧)، وقد لوحظ ذلك بشكل خاص في عيناتا، عيترون وكونين حيث حصلت عمليات بناء بعد العام ٢٠٠٠ على الطرقات الرئيسية التي تصل هذه البلدات ببعضها البعض وبمدينة بنت جبيل بالإضافة إلى ذلك فإن شق الطرق الزراعية من قبل مؤسسات التنمية سهّل التوسع العمراني في المناطق التي كانت زراعية وحرجية في السابق. إن غياب التنظيم المدني والخطط التي تحدّد وجهة استعمال الأراضي أو التدخّل الجزئي من قبل الوزارت والبلديات من أجل فرض سياسات استخدام الأراضي قد تهدّد أو هدّدت القطاع الزراعي وكذلك الأراضي الحرجية والغطاء الأخضر.

الرسم البياني رقم (٧)

استخدام الأراضي في بنت جبيل

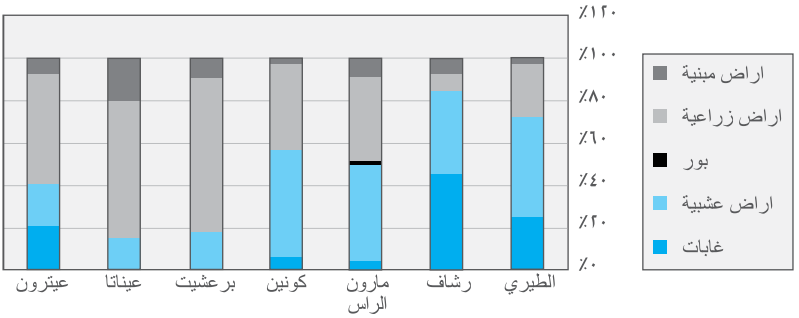

البنية التحتية

تتمتع معظم البلدات السبع بمستوى مقبول من خدمات البنى التحتية. فهناك شبكة طرقات تربط البلدات فيما بينها وتربطها مع البلدات والمدن الرئيسية. أما نوعية الطرق فهي أيضا مقبولة مع تباين بسيط بين بلدة وأخرى. وجميع البلدات متصلة بخطوط الكهرباء والهاتف (الخط الأرضي والخليوي)، كما تتصل جميع المنازل في البلدات السبع بشبكة المياه التي تزوّد إما من خلال الآبار والخزانات أو من خلال شبكة مياه لبنان الجنوبي وتعتمد معظم البلدات على هذه المصادر المائية. ومن الجدير ذكره أن شبكات التيار الكهربائي والمياه وخطوط الهاتف هي حديثة نسبياً حيث تم انشاؤها بعد عام ٢٠٠٠.

الوضع البيئي

في ظلّ غياب خطة متكاملة للتخلّص بطريقة مناسبة بيئياً من النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي، تشكّل هاتان المشكلتان من أبرز المشاكل البيئية التي تعاني منها هذه البلدات. وتتعامل معظم البلديات مع مشكلة النفايات بطريقة بدائية وعشوائية بحيث فتتخلص منها عبر تجميعها ورميها في المناطق النائية الواقعة بين البلدات (أنظر الخارطة ٤، صفحة ٢٨). مما يؤدي الى تلوث للتربة والهواء لأنه وفي معظم الأحيان تُحرق النفايات في هذه المكبات بطريقة عشوائية. أما مياه الصرف الصحي فهي تعالج بشكل فردي من خلال إنشاء الجور الصحية ذات القعر المفتوح. وهذا ما يسبب مشاكل بيئية وصحية خاصةً أن المياه الآسنة تؤدي إلى تلوّث التربة والمياه الجوفية.

وكما ذكر سابقا فان الغطاء الطبيعي لكل من السبع بلدات لا يزال محمياً بشكل جيد.

العمل البلدي

إن البلديات في البلدات السبع المذكورة هي الهيئات المسؤولة عن التخطيط لمبادرات التنمية بالإضافة إلى تزويد السكان بالخدمات الأساسية اليومية. وهي إلى حد ما الهيئات الأكثر فعالية في مجال التنمية المحلية في البلدات. ولكن مثل وضع معظم البلديات، فهي تفتقر إلى الموارد المالية والكفاءات البشرية اللازمة. بعض هذه البلديات حديث العهد (مارون الراس،رشيف و كونين) اسست في العام ٢٠٠٤ اما البلديات الاخرى فقد اسست في الستينيات (عيناتا ١٩٦٤، عيترون ١٩٦١، برعشيت ١٩٦٣ والطيري ١٩٦٠) .

تواجه البلديات تحديين أساسيين:

<u>اولا: نقص التمويل</u>

تعاني البلديات من نقص في التمويل بحيث تتراوح ميزانيتها السنوية ما بين ٨٠,٠٠٠ – ٢٦٦,٠٠٠ دولاراً أميركياً، وهي تعتمد بشكل كبير على الموارد التي توزع عليها عبر «الصندوق البلدي المستقل».

يؤمن الصندوق البلدي المستقل حوالي ٩٥٪ من واردات البلديات والتي يذهب قسطاً كبيراً منها لتغطية تكاليف الصيانة وشراء المعدات وجمع النفايات بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية.

ثانياً: ضعف الكفاءات البشرية

إن التحدي الثاني الذي تواجهه البلديات هو نقص العناصر البشرية، بحيث تمتلك البلديات عدداً قليل من الكوادر التي تتمتع بالكفاءات والخبرة. لذلك تقوم بعض البلديات بتوظيف شخص واحد أو شخصين (إما شرطي أو سكرتير). فقط بلديات عيناتا وعيترون لديهما ٩ و١١ موظفاً حيث يعملون بمعظمهم في مجال جمع النفايات، بالاضافة الى كل من جابٍ للضرائب وشرطي وكاتب.

ارتباط البلدات

تشكل مدينة بنت جبيل المركز المديني المحوري في المنطقة، فهي تحتوي على كل المؤسسات الحكومية. هي أيضاً المدينة التجارية الرئيسية في المنطقة وتحتوي على الفروع الرئيسية للمصارف، فرع للبنك المركزي، مكتب للخدمات البريدية إضافةً إلى مكتب إقليمي للصندوق الوطني الاجتماعي. ويوجد في بنت جبيل أيضاً عدداً من المراكز التعليمية. بالتالي فإن كل البلدات هي فعلياً متصلة بمدينة بنت جبيل وهي تعتمد عليها للحصول على الخدمات كافة مثل المعاملات المصرفية والإدارية والصحية والتعليمية.... الخ. إنّ وجود شبكة واسعة نسبياً من الطرق ما بين البلدات والمدينة يساعد في سهولة التواصل بين هذه البلدات ومدينة بنت جبيل (أنظر الخارطة ١، صفحة ٢٥).

بالاضافة الى بنت جبيل هناك عدد من البلدات المحورية مثل عيناتا،عيترون وتبنين وميس الجبل في قضاء مرجعيون وكل من هذه البلدات تقدم خدمات تعليمية، صحية وتجارية تستقطب سكان من البلدات السبع.

بعد التحرير عام ٢٠٠٠ ، بدأ يظهر تجمعاً مدينياً يشمل كل من عيناتا ،عيترون وبنت جبيل ، وقد توسع هذا المثلث المديني ما بعد عمليات البناء التي حصلت بعيد حرب ٢٠٠٦ بحيث اتصلت البلدات الثلاث جغرافياً و اقتصادياً لتشكل مركزاً مدينياً بامتياز، واذ يتوقع لهذا المثلث المديني ان يتابع نموه، تجدر الاشارة الى الحاجة الى وضع تصور مستقبلي حول كيفية ادارة هذا التجمع من ناحية تأمين التعاون بين البلديات الثلاث في تأمين الخدمات البلدية.

٣. تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر

يستند هذا الأسلوب التحليلي إلى تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر لمشروع معين أو مؤسسة أو منظمة ما. وقد أجري هذا التحليل على مستوى البلدات السبع عبر دراسة وتحليل ما يلي من عناصر: الإقتصاد المحلي – الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية – الحكم البلدي والإدارة المحلية – شبكة البنى التحتية والخدمات الأساسية بالإضافة إلى نشاط المجتمع المدني.

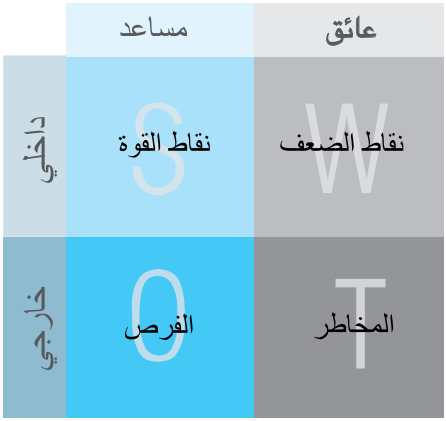

الإقتصاد المحلي		
	نقاط القوة	نقاط الضعف
داخلي	الزراعة - غنى الموارد الطبيعية - أرض زراعية خصبة السياحة والخدمات - تنوّع الموارد الطبيعية والثقافية	- نظام ري غير متطوّر - خدمات زراعية محدودة - لا يوجد تسويق سياحي للمنطقة - هجرة الشباب
خارجي	الفرص	المخاطر
	- اهتمام مؤسسات التنمية في تحسين الاقتصاد المحلي	- لا يوجد حماية زراعية، وسياسة مراقبة التوسع العمراني - الوضع الأمني غير المستقرّ

الخدمات الصحية، التعليمية والاجتماعية

	نقاط القوة	نقاط الضعف
داخلي	- وجود مدارس حكومية وخاصة في جميع القرى البلدات - توفر الخدمات الصحية الأساسية، مراكز الرعاية الطبية والعيادات المتنقّلة	- عدد محدود من هيئات ومؤسسات التعليم العالي - تواضع خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية ومحدودية التخصص في مجال خدمات الرعاية الطبية خصوصاً تلك الموجّهة للمسنين
خارجي	الفرص	المخاطر
	- عدد من المبادرات من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والصحية	- الوضع الأمني غير مستقر

البنى التحتية والخدمات الأساسية

	نقاط القوة	نقاط الضعف
داخلي	- معظم الطرقات معبّدة - شبكة طرق جيدة تصل البلدات ببعضها - التيار الكهربائي يغطي كل البلدات - شبكة المياه والآبار موجودة في كل البلدات - شبكة الهاتف متوفرة في كل البلدات	- صيانة ضعيفة للبنية التحتية - عدم ممارسة سياسة الحفاظ على الخدمات
خارجي	الفرص	المخاطر
	- حضور فعال للمؤسسات التنموية والجهات المانحة خاصةً بعد حرب عام ٢٠٠٦	- قلة الموارد المالية المتوفرة للبلديات والوزارة المعنية من أجل القيام بصيانة البنية التحتية - تراجع في نوعية الخدمات والبنية التحتية

المصادر الطبيعية

	نقاط القوة	نقاط الضعف
داخلي	- نسبة الغطاء النباتي كبيرة	- محدودية اهتمام البلدية بحماية الموارد الطبيعية
خارجي	الفرص	المخاطر
	- حضور فعال لعناصر التنمية الجهات المانحة خاصةً بعد حرب عام ٢٠٠٦	- عدم وجود سيطرة على التوسع العمراني - توسع عمراني على حساب الأراضي الزراعية - عدم اعتبار النشاط العمراني وشق الطرق الزراعية تجري من خطة شاملة هدفها حماية المصادر الطبيعية والحفاظ عليها.

العمل البلدي		
داخلي	نقاط القوة	نقاط الضعف
	ـ بلديات فاعلة ـ وجود اتحادات البلديات	ـ قدرات ضعيفة للسلطات البلدية ـ كفاءات بشرية محدودة ـ عائدات وميزانية محدودة ـ الاعتماد على العائدات المالية التي يتم تحويلها من الحكومة المركزية ـ البيروقراطية والمحسوبية
خارجي	الفرص	المخاطر
	ـ الاهتمام بالبلديات كجهة أساسية في عملية التنمية ـ الكثير من المشاريع لبناء قدرات البلديات	ـ تأخيرات مستمرة في تحويل العائدات المالية من قبل الحكومة المركزية

المجتمع المدني والنشاط المجتمعي		
داخلي	نقاط القوة	نقاط الضعف
	ـ حس نشاطي في البلدات	ـ منظمات أهلية غير فاعلة في معظم القرى
خارجي	الفرص	المخاطر
	ـ اهتمام بتنمية الفئة الشبابية	ـ الهجرة المستمرة للشباب

٤. تحليل مقومات المجتمع المحلي

مقومات المجتمع المحلي هي مجموعة من الموارد وعناصر القوة التي تساهم في قدرة المجتمع على العيش في البلدة أو في منطقة ما. تساهم عملية تحليل مقومات البلدة في تحديد الإمكانيات المتوفرة لدى مجتمع محدد. يحلّل هذا القسم خمسة أنواع من المقومات (أنظر الجدول ٢). إنّ هذه الأنواع ليست كلّ الأنواع الممكن تحليلها ولكنها في هذه الحالة تعتبر من العناصر الأساسية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية في هذه المنطقة. المقومات الخمسة هذه تشير إلى إمكانيات المجتمعات (توفرها أو عدم توفرها) وهي تعتمد على بعضها البعض إلى حد كبير وهي:

١- الثروة الطبيعية
٢- الموقع وسهولة الوصول اليه
٣- خدمات البنى التحتية
٤- الكفاءة البشرية
٥- الحيز المؤسساتي

وقد أجري التحليل النوعي في هذا القسم عبر دراسة مجموعة من المؤشرات لكل نوع من أنواع المقومات،(أنظر الجدول ٢). وقد رتبت هذه المقومات من ١ – ٥ بحيث يشكّل رقم (١) مؤشر منخفض جداً و(٥) مؤشر مرتفع.

الجدول ٢: عناصر المقومات المحلية

الموارد الطبيعية: غنى الموارد الطبيعية

الموقع وسهولة الوصول اليه: التواصل والموقع الجغرافي

الكفاءات البشرية: وجود كوادر منفتحة، متدربة وكفوءة بالإضافة إلى وجود نشاط إقتصادي

الحيز المؤسساتي: هيكلية الحكومة، الشبكات الثقافية والاجتماعية التي تشجّع أو تثبت العيش وتحفز الاستثمار مثل التعاونيات وغرف التجارة

البنى التحتية: وجود خدمات بنى تحتية مستدامة (شوارع، خطوط هاتف، ماء وكهرباء)

تظهر عملية تحليل المقومات مدى التباين ما بين الانواع الخمس (أنظر الجدول ٣). تتمتع البلدات السبع قيد الدراسة وإلى حد ما البلدات التي كانت قد احتلت سابقا قضاء بنت جبيل بنسبة عالية من الثروة الطبيعية. بحيث تشكل الأراضي الزراعية والغابات والأراضي العشبية، ٩٣ ٪ من مجموع مساحة الأراضي. وإن نسبة المناطق التي تمّ البناء عليها لا تزال منخفضة بحيث لا تصل إلى ٧٪ من مجموع مساحة الأراضي.

تتمتع هذه الأراضي بمساحات خضراء شاسعة وخلابة اذ تتخذ شكل تلال ممتدة من شواطئ البحر. وفي حين تشكّل الثروة الطبيعية والبيئية ميزة أساسية من مميزات هذه البلدات، لكن لا يوجد محاولات جدية إما لحمايتها أو لتطويرها بطرق مستدامة.

إضافةً إلى ذلك، يعتبر الموقع الجغرافي من أهمّ المقومات بحيث تتميز هذه البلدات ومنطقة بنت جبيل بأكملها باتصالها ببعضها من ناحية ومع البلدات والمدن الأخرى الموجودة في لبنان من ناحية أخرى. إن الطريق الساحلي الدولي السريع ما بين صيدا و النبطية سهل عملية التنقل ما بين البلدات و الوصول اليها.

أما خدمات البنى التحتية مثل شبكات الطرق، خطوط الهاتف، الكهرباء والمياه... الخ، وهي أيضاً تعتبر من مقومات المنطقة، فهي متوفرة ومستواها مقبول بشكل عام. ولكن ما يفتقر إليه في هذا المجال هو صيانة هذه الخدمات والحفاظ عليها. فنادراً ما يكون لدى السلطات المعنية، سواء كانت حكومية أو مركزية، خطة شاملة لصيانة هذه الخدمات وتحسين نوعيتها وحمايتها من اجل تلبية حاجات المواطنين.

من جهة اخرى ، هناك نوعان إضافيان من المقومات التي تبقى ضعيفة بالرغم من كونها أساسية وهي: الكفاءات البشرية والحيز المؤسساتي. إن الكفاءات البشرية المتعلمة والمقيمة بشكل دائم شبه معدومة في المنطقة خصوصاً في البلدات التي كانت محتلة سابقاً. ويعود هذا بالأساس إلى الهجرة والتهجير بحيث تنتقل الكفاءات الشبابية إلى المدن الرئيسية في لبنان أو تهاجر إلى الخارج. إن غياب الفرص الإقتصادية تدفع الشباب إلى الهجرة خارج بلادهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الأطر المؤسساتية الحكومية وغير الحكومية التي تشجّع على الاستثمار وعلى تحفيز الاقتصاد المحلي يشكل احدى نقاط الضعف. فقلّما نرى تعاونيات فعّالة، غرف تجارية، مؤسسات تجارية أو هيئات تنموية محلية ناشطة.

جدول٣: تحليل المقومات المحلية

العناصر	التقييم الكمي	المؤشرات	امكانية البناء على المقومات الموجودة
الموارد الطبيعية	مرتفعة	- نسبة الأراضي المبنية المزروعة والخضراء منخفضة جداً.	امكانية عالية
الموقع وسهولة الوصول اليه	متوسطة - مرتفعة	- تواصل جيد ما بين القرى والبلدات الأخرى – شبكة طرق متطورة	
الكفاءات البشرية	ضعيفة	- نقص في عدد الشباب المتعلمين كنتيجة للهجرة - الافتقار إلى مؤسسات التعليم العالي والمهنيات المتخصصة	- اجتذاب كفاءات وكوادر بشرية كانت قد هاجرت من البلدات - إمكانية جذب رجال أعمال يتحدرون من البلدات
الحيز المؤسساتي	ضعيف	- سلطات بلدية ضعيفة - افتقار إلى وجود مؤسسات التنمية والأعمال التجارية - تعاونيات غير موجودة أو غير فعالة - غياب وجود الغرف التجارية	- امكانية وجود دور فعال في اتحاد البلديات - امكانية تعزيز دور البلديات في عملية التنمية الاقتصادية المحلية
البنى التحتية	متوسط	- وجود شبكات طرق وهواتف، شبكة مياه وكهرباء	- الافتقار إلى الجودة في البنى - الصيانة لا تحدث بشكل مستمر

٥. الخطوات المستقبلية: نحو خطة تنموية استراتيجية لمنطقة صور

تبنى الخطط التنموية الاستراتيجية على المقومات المتوفرة في كل منطقة، كون هذه المقومات مهمة وحيوية لتحقيق التنمية. يظهر الرسم البياني رقم ٩ أن المنطقة تفتقر إلى نوعين من المقومات؛ (أو امكانية وجودهم) وهما: الحيز المؤسساتي والكفاءات البشرية. بالرغم من انّ خدمات البنى التحتية مقبولة بشكل عام، غير انها معرّضة للتدهور.

أما المقومات الأخرى والجيدة نسبياً فهي: الموقع الجغرافي وسهولة الوصول إليه والثروة الطبيعية. بالتالي فإن الاتجاهات المستقبلية لخطة التنمية يجب أن تقوم بمعالجة المقومات الضعيفة والبناء على المقومات ذات المؤشر المرتفع.

الرسم البياني رقم(٩)

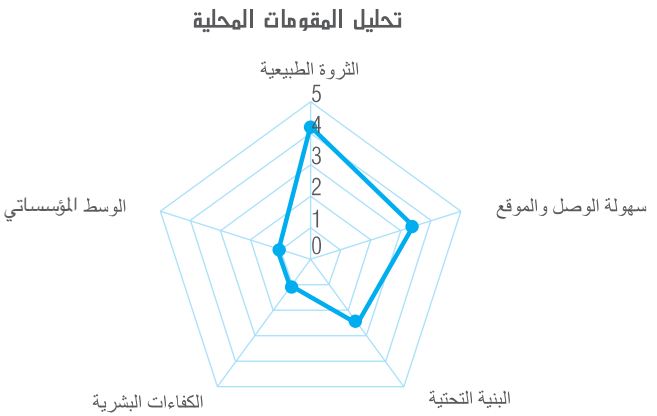

استناداً إلى ما توصّل إليه التحليل لغاية الآن، وبناءً على الاستشارات التي أجريت مع رؤساء البلديات وممثلي المجالس البلدية للبلدات السبع، فإن أيّة خطة تنموية يجب ان تعتمد على القضايا التالية كأولويات عمل لهذه البلدات:

- **تعزيز التنمية الاقتصادية** من خلال الاستثمار الدائم في الثروة الطبيعية وخصوصاً القطاع الزراعي.
- **تحسين مستوى ونوعية الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية** كجزء من خطة شاملة للتنمية البشرية.
- **تطوير الحيز المؤسساتي** مع التركيز على تطوير قدرات البلديات.
- **الاستفادة من موقع المنطقة وسهولة تواصلها** مع المدن الأخرى.
- **التأكد من إجراء عملية الصيانة المستمرة** لخدمات البنى التحتية.

جدول E: الآفاق المستقبلية			
	اقتصادياً	اجتماعياً	الاستدامة
الثروة الطبيعية	تحديث القطاع الزراعي من خلال إدخال محاصيل جديدة والتعريف بطرق زراعية حديثة		تعزيز دور البلديات في عملية تنظيم الأراضي وحماية البيئة
الموقع وسهولة الوصول اليه	التسويق السياحي للمنطقة		التعريف بأنظمة الأراضي
الكفاءات البشرية	تشجيع الإستثمار التجاري لجذب فئة الشباب	تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية	
الحيز المؤسساتي	تعزيز دور التعاونيات والمؤسسات التجارية		تحسين قدرات السلطات البلدية
خدمات البنى التحتية	ضمان نوعية عالية لخدمات البنى التحتية عبر إجراء الصيانة الدورية		تطوير قدرات السلطات البلدية

إذن لتحقيق خطة تنمية استراتيجية في المنطقة يجب:

أولاً، تنشيط التنمية الإقتصادية للمنطقة والتركيز على تنمية القطاع الزراعي عن طريق البناء على مقومات المنطقة الطبيعية. يتطلّب ذلك معالجة القضايا الهيكلية مثل بناء نظام وشبكات الري في المنطقة وفي نفس الوقت تنظيم استخدام الأراضي.

ثانياً، تحسين مستوى ونوعية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية في المنطقة عن طريق تحسين نوعية وكمية الخدمات في مراكز الرعاية الصحية الرئيسية كي تحتوي على خدمات سيارات الإسعاف وعلاج للأمراض المزمنة والاهتمام بالمسنين. وبالإضافة إلى ذلك، تستدعي التنمية الاقتصادية وجود الكفاءات البشرية التي يجب أن تتوفر لديها مستوى تعليمي عالي وتدريب مهني متخصص للاستجابة لحاجات المنطقة. إن تحسين نوعية الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية من شأنها أن تساعد في تحسين مستوى المعيشة في البلدات مما يساهم في اجتذاب وإبقاء الموارد البشرية وخاصة الشابة منها.

ثالثاً، من ناحية الحيّز المؤسساتي، يجب العمل على إنشاء التعاونيات والجمعيات الأهلية وغرف التجارة حيث ممكن ان تسهل عملية تسويق الانتاج المحلي وفي الوقت نفسه تقوم بتشجيع الراغبين في إنشاء أعمال تجارية جديدة خاصة لدى فئة الشباب. في هذا السياق، من الضروري تنمية وتطوير قدرات السلطات البلدية وتعزيز مواردها المالية والبشرية لزيادة فعاليتها في مجال التنمية في البلدات والبلديات. وعلى السلطات البلدية أن تكون مهيّئة من أجل لعب دور فاعل في اجتذاب الاستثمارات لبلداتهم.

رابعاً، الاستفادة من الموقع الجغرافي للمنطقة وجماليتها وسهولة الوصول إليها وارتباطها بالمدن الأخرى. ومن المهم أيضاً العمل على تطوير دور مدينة بنت حبيل السياحي وتاريخها المرتبط بالاحتلال.

خامساً، التأكد من إجراء الصيانة المستمرة للبنى التحتية من أجل تحقيق مستوى عالٍ للخدمات الاساسية، مما سيؤثر مباشرة على المستوى المعيشي للمنطقة وعلى اجتّذاب المستثمرين.

ملخص عن مشروع تفعيل إعادة الإعمار في جنوب لبنان

١. معلومات عامة عن المشروع:

- الجهات الممولة:
  - الحكومة الهولندية: ٨٠٠,٠٠٠ يورو
  - الحكومة القبرصية: ٥٠٠,٠٠٠ يورو
  - الحكومة الفنلندية: ٥٠٠,٠٠٠ يورو

- الشركاء:
  - إتحادات بلديات صور وبنت جبيل وجبل عامل
  - الجامعة الأميركية في بيروت
  - إتحاد المقعدين اللبنانيين
  - مديرية الشؤون الجغرافية
  - مؤسسة بيت بالجنوب

- مدة المشروع:

عامان من أيلول ٢٠٠٧ لغاية كانون أول ٢٠٠٩

- النطاق الجغرافي:

٢١ بلدة ضمن ٣ إتحادات بلديات

٢. أهداف المشروع:

الهدف الأول: تمكين البلديات وإتحادات البلديات من إدارة عملية إعمار المنازل المهدمة.

الهدف الثاني: تفعيل دور الأسر المتضررة في مجال إعادة إعمار منازلها.

الهدف الثالث: تعزيز دور البلديات في التخطيط للنمو العمراني ومواكبته.

٣. النشاطات الرئيسية للمشروع:

- تقديم الدعم التقني والهندسي للأسر التي تهدمت منازلها نتيجة حرب تموز ٢٠٠٦ من خلال إنشاء ٣ مكاتب فنية ضمن اتحادات البلديات المعنية.
- إنشاء ٣ مراصد محلية ضمن إتحادات البلديات المعنية وذلك لتحسين وتطوير عملية التخطيط الانمائي للمناطق في جنوب لبنان.
- توفير الدعم الفني والمادي للبلديات المعنية لتنفيذ مشاريع للتنمية المحلية في القرى المعنية.
- إعداد دراسات هندسية لمشاريع تساهم في تحسين الخدمات العامة على مستوى الإتحاد والبلديات المعنية.
- تدريب البلديات وتمكينها من إقتراح حلول ممكنة لتحسين مستوى الخدمات البلدية.

الإنجازات المحققة:

- توفير خدمات تقنية وهندسية لحوالي ٤,٠٠٠ أسرة متضررة لتسهيل عملية إعادة إعمار منازلها وذلك من خلال تحضير مستندات رخص البناء والتصاميم والخرائط الهندسية إضافة إلى تقديم الإستشارات الفنية.

- إنشاء وتجهيز مكتب فني في كل من الإتحادات الثلاثة وتأليف فريق عمل متخصص ساهم ويساهم في:
  - إعداد ملفات تقنية حول الوضع الحالي للخدمات البلدية وإعداد الدراسات الفنية التي تلبي الحاجات الملحّة.
  - بناء قاعدة معلومات تضمّ عدداً من المؤشرات السكانية والعمرانية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
  - إعداد دراسة شاملة حول الوضع الانمائي للبلدات المعنية والتحديات التي تواجهها.
  - إمكانية ربط قاعدة المعلومات الموجودة بنظام المعلومات الجغرافية.

- تمويل مشاريع إنمائية صغيرة الحجم في ٢١ بلدة بناءً على إقتراحات البلديات (١٠,٠٠٠$ لكل بلدة).

- تدريب البلديات على أسس وطرق تحسين الخدمات البلدية استناداً إلى الإمكانات المتاحة.